مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي ختم كتبه بكتاب عربي مبين، وختم رسله بمحمد النبي العربي الأمين، صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه، وعلى أتباعه أجمعين، صلاة وسلامًا تبلغهم إلى يوم الدين، أما بعد :

فقد نشأ "علم الصرف" في بدء أمره في كنف "علم النحو"، فاعتبره القدماء فرعًا فيه، فبُحثت قضايا الصرف ضمن موضوعات النحو حتى وضحت معالم الصرف، وتوسعت مباحثه، فاختصها بعض القدماء بكتب مفردة موضوعها الأساس مسائل الصرف، فجمعوا شتاتها من كتب النحو، وصنفوها أبواباً، وحددوا مناهج بحثها والقواعد التي تحكمها، وبينوا العام منها والخاص، والمطرد والشاذ حتى وضحت معالم علم الصرف .

وأصبح علماً له شخصية مستقلة بعد أن كان مطروحاً أشتاتاً في علم النحو، ويعالج في فرع من فروعه تحت مسميات عديدة تحمل مضمون الباب الذي وضعت له ، وتشير المصادر القديمة إلى أن بحث قضايا الصرف بدأت مواكبة ظهور علم النحو، فالذين نُسِبَ إليهم علم النحو أو القول فيه، هم أيضًا الذين نقلت عنهم بعض مسائل الصرف، وقد نسب إلى بعضهم وضع علم الصرف، وحقيقة الأمر أن الجزم بنسب علم النحو أو علم الصرف إلى عالم بعينه أو زمن محدد أمر فيه نظر، ويحتاج مراجعة وتفحص ؛ لأن الفترة التي نسبوهما إليها – القرن الأول الهجري – لم تصلنا مصادر منها، وإنما ذكرت المصادر التي كتبت في القرون التالية روايات منقولة عن القرن الأول ، تشير إلى أكثر من واضع، وذكرت أشخاصًا بأعينهم، وأشهرهم أبو الأسود الدؤلي.

والذي أميل إليه أن علم النحو لم يكن في بدء أمره علماً مكتمل الفروع، ولم يكن له منهج واضح شأنه في ذلك شأن كثير من العلوم التي بدأ بحثها في مجالس أو مناظرات كلامية، أو رسائل، وتوسع البحث فيها، وتعددت موضوعاتها، فدونها بعض الرواة أو العلماء، فنظر المتأخرون فيما تلقوه عن سابقيهم، فوجدوه مطروحاً على غير منهج أو نظام ثابت غير رؤية المصنف أو

الراوي، فأعادوا النظر في هذه الكتب، وسدوا الخلال التي تركها سابقوهم، وعالجوا الفتوق، فأعدوا ترتيب هذه الموضوعات في أبواب منظمة، واختصوا كل باب بعنوان يعرف به، وقد كان الباب يتوج بفقرة مطولة تحكي الموضوع في سطر أو سطرين، ثم وضعوا المصطلحات وحددوا مرادها ليتمكن بها الباحث والمعلم من معالجة الموضوع في يسر دون التباس أو تعمية،والتأريخ لعلم النحو تأريخ لعلم الصرف، لطول الصحبة بينهما، وقد اكتمل العلمان في زمن القدماء، بيد أن الكتب التي أفردت للصرف جاءت متأخرة عن الكتب التي عرف بـــأنها في النحو، فاعتقد بعض الباحثين أن علم الصرف متأخراً عن علم النحو، وهذا وهم، لأنهما- كما ذكرت آنفاً – كانا علماً واحداً، ولكن الكتب التي أفردت للصرف جاءت تالية ما وصل إلينا في النحو ، وأقدم كتاب وصل إلينا في النحو كتاب سيبويه (ت١٧٥هـــ)، وهو أيضاً كتاب في الصرف، فقد توسع سيبويه في كافة قضايا الصرف، واعتمد الصرفيون عليه في كتبهم، فلا يوجد باب في الصرف إلا ونسب فيه حكم لسيبويه ، وكتاب سيبويه كان خلاصة جهود السابقين عليه، ومجموع علمهم، فقد دوّن فيه كل ما علمه من معلميه الذين تلقى عنهم، ودون فيه الروايات التي رويت عن سابقيهم، فصار الكتاب إماماً للمتخصصين في العلمين، إضافة إلى الدراسات الصوتية التي عالجها فيه، فصار الكتاب أيضاً مصدرًا لعلماء الأصوات، وقد كانت الأصوات قبله من اختصاص علماء القراءات.

وقد ذكرت بعض الروايات أن بعض العلماء المعاصرين لسيبويه ألفوا في الصرف كتباً، وأن بعضهم تميز عن غيره في هذا العلم، ولكن لم تصلنا كتبهم أو فقدت، ولم يبق منها إلا روايات تناقلتها المصادر القديمة، ولكنها لا تفيد في معرفة مضمون هذه الكتب، وليس فيها رد شافٍ عما يطرح عنها من أسئلة ، ومن ثم لا نستطيع أن نقيم على هذه الروايات حجةً تلزمنا بأن الصرف كان علماً له منهج واضح ومستقل في زمن سيبويه، وكتاب سيبويه الرائد في علمي النحو والصرف، لم يقم على منهج ثابت؛ لأن المناهج لم تتضح بعد في زمنه، ولكنها كانت من صنع المتأخرين ، وأقدم كتاب معروف وصلنا إلينا، "كتاب التصريف"

لأبي عثمان المازني (ت٢٤٨هـ)، ولكن لم تصلنا نسخته الأصلية، بل شرح الكتاب الذي قام به ابن جني، وقد احتفظ الشرح بالأصل، وقد توالت كتب أخرى فيه مبوبة وذات منهج واضح.

وليس للمحدثين فضل في هذا العلم سوى ما استجدوه فيه من مفردات مولدة، ولكن المؤلفات اللغوية الحديثة لا تخلط بين مباحث علم النحو وعلم الصرف، أو لا تجمع بينهما، وهذا ما يميزها عن مؤلفات بعض القدماء التي اعتبرت مباحث علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو علمًا واحدًا، أطلقوا عليه تجاوزاً علم النحو أو علم العربية ، وقد استطاع الباحثون المحدثون أن يخصصوا للصرف فرعاً مستقلاً في البحث اللغوي تخصص فيه الباحثون، وأطلق عليهم صرفيون ، وإيماناً منا بأهمية علم الصرف في اللغة، والحاجة الملحة إليه في عصرنا الذي تعيش فيه العربية صراعاً محتدماً مع اللغات الأخرى التي انتهكت عليها حرمه دارها، وقاسمتها الحياة في خدرها، فقد رأينا أن نساهم إسهاماً متواضعًا في هذا العلم، فكتبنا مؤلفنا هذا الموسوم بعلم الصرف الميسر عله أن ينفع أبناء الإسلام والعروبة ومحبي العربية، ولم آلو جهداً في إخراجه على نحو سهل يخلو من التعقيد آملاً أن يفهمه القارئ، وأن يقبل عليه من يستثقل العربية وقواعدها، وأن يظهر جمال العربية وعبقريتها في التعبير، وأن يبرز قيمتها بين اللغات، وأصالتها في التعبير وغزارتها في المعنى ، وقد اعتمدنا في مؤلفنا على جهود القدماء، وجعلناها أساساً، فهم واضعو هذا العلم ومؤسسوه، ثم عولنا على مؤلفات المحدثين، فأضفنا إلى جهود القدماء ما توصل إليه المحدثون في العربية، وما استدركوه من زيادات، وما أضافوه إليها بفضل العلوم الحديثة، ومناهجها، وما عرجوا عليه من تطورات جديدة في اللغة وقعت فيها ووصلت إلينا، وأثر التعريب واللغات الأجنبية، والترجمة في مفردات العربية، والطريقة التي واجهوا بها مستجدات الحضارة الحديثة وتقنياتها، وأثرها في العربية، وطرق معالجتها صرفيًا، وصناعة ألفاظ جديدة تعبر عنها.

وقد عزمت أن أضع مؤلفاً مختصراً يجمع أبواب علم الصرف، سهل

التناول، يلبى حاجة المتعلم والباحث، فاستخدمت فيه لغة معاصرة، فلم يستغرقنى أسلوب القدماء، واتبعت فيه منهج المحدثين، فابتدأت بما هو أيسر للدارس المبتدئ، وبما له حاجة ملحة، وأرجأت الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من المعرفة وكثرة التفاصيل، والتدريب إلى آخره، لندفع بذلك العناء عن المبتدئين، فلم نرهقهم بما يشق عليهم استيعابه في بدء تعلمهم.

وأسأل الله العلي العظيم السداد والتوفيق لي ولإخواني وأسأله – سبحانه وتعالى– أن يعفوا عني فيما زل فيه قلمي أو ضعف فيه رأيي، أو لم يدركه علمي، فهذا مبلغ علمي، وفوق كل ذي علم عليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.[1]

الدكتور محمود أبوالمعاطى عكاشة

الإسكندرية ـ زيزينيا

(١) انتهيت منه بحمد الله وبفضله فى يوم الأحد الأول من ذي الحجة سنة ١٤٢٣هـ الموافق الثاني من فبراير سنة ٢٠٠٣م